تحليل أثر التضخم على أداء أهم القطاعات الإنتاجية في ليبيا خلال الفترة (2005-2020)

أسامة محمد بن حامد[1]، نوري أحمد حنبوله[2]

[1] قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا

[2] قسم إدارة الأعمال والمشروعات الزراعية، المعهد العالي للتقنية الزراعية بالغيران، طرابلس، ليبيا

usama_benhamed@yahoo.com

تم الاستلام بتاريخ 01-11-2024، تم القبول بتاريخ 28-12-2024، تم النشر بتاريخ 31-03-2025

doi.org/10.5281/zenodo.15323941

الملخص:

استهدف البحث أسباب التضخم في الاقتصاد الليبي، وتحديد آثاره على أداء أهم القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وتحليل مؤشرات تلك الظاهرة خلال الفترة (2005-2020). وقد تم الاستعانة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، وتبين أنه زادت من حوالي 103.9 % عام 2005 إلى حوالي 286.2 % عام 2020 بنسبة زيادة قدرت بنحو 63.6 % وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 160.0 ما يعني أن المستوى العام للأسعار وفقاً لهدا المقياس قد تضاعف بنحو 3 مرات تقريباً، مما يدل على وجود ظاهرة التضخم الجامح في الاقتصاد الليبي، الذي ترتفع عنده الأسعار بمعدلات عالية مقابل انخفاض كبير في كمية السلع المعروضة في السوق، كما تم أيضاً الاستعانة بنسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر يؤكد على استمرار الخلل الهيكلي في بنيان الاقتصاد الوطني واحد الأسباب التي أدت إلي التضخم في أسعار السلع الزراعية والغذائية بالإضافة إلى عوامل أخري داخلية مسببه للتضخم يختص بها قطاع الزراعة مثل التضخم المستورد ، وعوامل خارجية مثل فائض المعروض النقدي ، وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها غياب السياسة المالية الداعمة لقطاع الزراعة، وذلك نتيجة سيطرة القوى التجارية على الاقتصاد ، واستنادا إلى النتائج فقد أوصت الدراسة بضرورة التوجه نحو سياسة الإقراض بحيث ينخفض تدرجيا الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الزراعية والمنتجات الغذائية.

الكلمات الدالة: *التضخم، الأرقام القياسية، القطاعات الانتاجية، أداء القطاع الزراعي.*

المقدمة:

شهدت ليبيا معدلات تضخم مرتفعة نتيجة التغيرات الاقتصادية والسياسة أثرت على المستوى العام للأسعار، وأصبح الحفاظ على موجات تضخم مستقرة من أهم التحديات أمام صانعي القرار، فعدم استقرار الأسعار الذي ينشأ بسبب التضخم يحد من قدرة القطاعات الاقتصادية على الاستثمار، وبالتالي يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، ونظراً لتعقد وترابط مسببات التضخم فإنه لا يمكن أن نعزو ارتفاع هذه المعدلات إلى عامل بعينه، بل إنها جاءت مدفوعة بمجموعة من العوامل على جانبي العرض والطلب سواء في السوق السلعية أو السوق النقدية، وبرغم من اكتساب التضخم للطابع النقدي إلا أن السياسة النقدية في ليبيا تتسم بالتبعية للسياسة المالية وبعدم الفاعلية نتيجة الاستمرار بالتحديد الإداري لأدوات هذه السياسة الأمر الذي أفقد السلطة النقدية قدرتها على التأثير في المستوى العام للأسعار وخاصة أسعار السلع الزراعية والغذائية، لذلك يتطلب الأمر العمل على توجه الاستثمارات نحو قطاع الزراعة لزيادة نسبة مساهمته في الاقتصاد الوطني من خلال استصلاح وتعمير الأراضي واستزراع المساحات الممكنة لتوفير احتياجات المواطنين من المنتجات الزراعية وضمان تحقيق الأمن الغذائي.

مشكلة البحث:

تكمن المشكلة في اختلاف السياسة المالية والسياسة النقدية حول أسباب التضخم، وهذا الاختلاف كان له الأثر على

المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يتطلب معرفة إلى أي مدى ساهمت السياسات الاقتصادية المتبعة في الحد من الآثار السلبية للتضخم على المستوى العام للأسعار.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث بصورة أساسية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- دراسة تطور أهم المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على الاقتصاد الوطني.

2- تحديد العوامل المسببة للتضخم في الاقتصاد الوطني

3- تحديد الآثار الناجمة عن التضخم على الأنشطة الاقتصادية.

فرضية البحث:

اعتمد البحث على الأخذ بالفرض التالي:

هناك تأثير فعال لمعدل التضخم على العوامل الاقتصادية التي يتضمنها البحث.

منهجية البحث ومصدر البيانات:

اعتمد هذا البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في تقييم أداء القطاع الزراعي من خلال البيانات الثانوية المجمعة والصادرة عن مصرف ليبيا المركزي للوصول إلى نتائج تحقق أهداف الدراسة من خلال شرح وتحليل التطور الحاصل في أهم المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على الاقتصاد الوطني وعلاقتها بالتضخم خلال الفترة (2005- 2020).

تطور المؤشرات الاقتصادية الزراعية في ليبيا خلال الفترة (2005-2020):

1- مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي:

يلاحظ من الجدول رقم (1) انخفاض نسب مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض المساحات المزروعة، وانخفض مستوى الإنتاج، حيث وصلت (3.4%) عام 2005تم وصلت إلى أقصى حد لها (4.1 %) عام 2012 وقد بلغت نسبة مساهمته في المتوسط (3.5 %) خلال فترة الدراسة، أن هذه النسب المتدنية لمساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي مؤشر يؤكد على استمرار الخلل الهيكلي في بنيان الاقتصاد الوطني، واحد الأسباب التي أدت إلي التضخم في أسعار السلع الزراعية والغذائية.

جدول (1) الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2005-2012) (%).

السنوات	قطاع الزراعة	قطاع النفط	قطاع الصناعة	قطاع التشييد	قطاع الخدمات	الناتج المحلي الإجمالي
2005	3.4	51.9	5.1	5.2	34.4	100
2006	3.6	51.3	5.1	5.3	34.7	100
2008	3.5	48.9	3.9	6.8	36.9	100
2010	3.4	45.8	3.7	8.2	38.9	100
2012	4.1	63.8	4.9	6.2	21.0	100
المتوسط	3.5	52.9	4.4	6.5	32.7	100

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة (2000-2015)، قاعدة البيانات الاقتصادية والاجتماعية، مركز البحوث الاقتصادية (2000-2015).

كما يلاحظ أيضاً من الجدول رقم (1) عند مقارنة قطاع الزراعة مع بقية القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، عدم وجود تناسب بين مساهمة القطاعات الاقتصادية ونسبة الاستثمار، فقطاع النفط احتل المرتبة الأولى من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي فقد ساهم بأعلى نسبة قدرت بحوالي 52.9 % كمتوسط هندسي خلال فترة الدراسة ولم يحصي إلا على نسبة قليلة من إجمالي الاستثمارات، وجاء في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بنسبة قدرت بحوالي 32.7 % بحوالي ويرجع ذلك إلى هيمنة وضخامة حجم الاستثمارات في القطاعات الخدمية، ويليه في المرتبة الثالثة قطاع ألبنا والتشييد بنسبة قدرت 6.5 % أما نصيب الصناعات التحويلية مازال منخفضاً لذلك جاء قطاع الصناعة في المرتبة الرابعة بنسبة قدرت بحوالي 4.4 %، في حين احتل قطاع الزراعة المرتبة الأخيرة بنسبة لم تتجاوز 4.0 % كمتوسط هندسي خلال فترة الدراسة . مما تقدم يتضح أن هذه النسب المتدنية لمساهمة قطاع الزراعة والتي تراوحت مابين(3.4 ، 4.1) تتصف بالثبات النسبي خلال فترة الدراسة وتوضح تدني إنتاجية الهكتار الواحد للمحاصيل الحقلية والذي كان وراءها جملة من الأسباب أهمها أن السياسة السعرية لكثير من المحاصيل الزراعية متذبذبة وغير مشجعة للمزارعين حيث يرى بعض الاقتصاديين أن التغير في الإنتاجية يقود إلى تغير في معدل التضخم بنفس الدرجة على الأقل ولكن في اتجاه معاكس، وفي كل الأحوال فان التراجع في مؤشر الإنتاجية هو دليل على تراجع مستوى الإدارة الاقتصادية، الأمر الذي يزيد من تكلفة الإنتاج ويقود إلى حدوث تضخم التكلفة.

2- التضخم المستورد في القطاع الزراعي:

يؤثر الميزان التجاري الزراعي والغذائي على التضخم من خلال الزيادة في الواردات الزراعية والواردات الغذائية، كما أن له اثأر سلبية على ميزان المدفوعات، وفي حالة حدوث عجز في هذا الميزان سينخفض سعر صرف العملة المحلية وسوف يؤذي إلى ضغوط تضخمية.

أ - نسبة التجارة الخارجية الزراعية إلى الناتج المحلي الزراعي (درجة الانكشاف في القطاع الزراعي):

يقيس هذا المؤشر درجة ارتباط السوق المحلي الزراعي بالأسواق العالمية، ويمكن حسابه من خلال القانون التالي:

$$\text{درجة الانكشاف الزراعي} = \frac{(\text{الواردات الزراعية} + \text{الصادرات الزراعية})}{\text{المحلي الناتج الزراعي}} \times 100$$

يعد الاقتصاد الليبي منفتحاً على الأسواق العالمية وبمعدلات عالية، وهذا يجعل من السوق الليبي أكثر عرضة للتقلبات أسعار السلع الزراعية الخارجية ، وذلك اعتماده شبه كلياً على السوق العالمي بالإضافة إلى انحصار السوق المحلي، وعدم وجود تكنولوجيا متطور لقطاع الزراعة والصناعات الغذائية، كل هذه العوامل تركت اثأراً ملموسة في زيادة قيمة الواردات وبالتالي زيادة معدلات التضخم في أسعار السلع الزراعية والغذائية. ويرى بعض الاقتصاديين أن الدولة تكون منفتحة على الخارج إذا بلغت نسبة هذا المؤشر 40 % أو أكثر. يلاحظ من الجدول رقم (1-2) أن معدل الانفتاح قد بلغ حوالي 162.7 % عام 2005 تم ارتفعت إلى حوالي 250 % عام 2007 وهي أقصى نسبة شاهدتها فترة الدراسة والتي تزامنت مع فترة ارتفاع أسعار النفط، أما الفترة من (2008 إلى 2010) فقد شهدت تدبدباً بين الارتفاع والانخفاض فقد تراجعت بشكل ملحوظ حيث وصلت إلى حوالي (74.2 % ، 71.2 %) عام

2011 وعام 2012 على التوالي، وذلك بسبب الانخفاض الحد في الكميات المنتجة من النفط، ولكن سرعان ما ارتفع مجدداً ليصل إلى حوالي 248.9 % عام 2015، كل هذه الظروف ساعدت على زيادة معدل الانكشاف على العالم الخارجي، مما أدى إلى زيادة أسعار السلع الزراعية والغذائية وبالتالي زيادة معدلات التضخم.

ب- نسبة الواردات الزراعية إلى الناتج المحلي الزراعي:

يلاحظ من الجدول (2) أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الزراعي بلغت وحوالي 162.0 % عام 2005، تم ارتفعت إلى أقصى حد لها فقد بلغت حوالي 250.1 % عام 2007، تم انخفضت تدريجياً لتصل 130.7 % عام 2009 تم ارتفعت لتصل 145.1 % عام 2010 ولكم هذا الارتفاع لم يستمر فسرعان ما انخفضت لتصل إلى ادني حد لها حوالي (73.9 ، 71.0) عام 2.11 ، 2012 على التوالي بسبب الإحداث التي شاهدتها البلاد، تم عاودت إلى ارتفاع لتصل إلى 239.5 % عام 2015 بسبب الزيادة قيمة الإنفاق الحكومي الراجع إلى الارتفاع في الفائض المالي أذى ذلك إلى زيادة كمية واردات السلع الزراعية والغذائية وبالتالي زيادة الطلب على النقود الذي بدوره يؤذي إلى زيادة معدلات التضخم.

ج- الميل الحدي للواردات الزراعية:

يشير هذا المؤشر إلى التغير في قيمة الواردات بالنسبة للتغير في قيمة الناتج المحلي الزراعي، وتدل الإشارة السالبة على انخفاض الواردات عن السنة السابقة وهذه النسبة تتراوح ما بين صفر و 100 وكلما ارتفعت هذه النسبة ذل ذلك على ارتفاع ميل الدولة للاستيراد وارتفاع مدفوعات الواردات بالنسبة للناتج المحلي الزراعي وانخفاض الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية. يلاحظ من الجدول رقم (2) أن النسب تبين الميل الحدي الواردات الزراعية وقد وصل عام 2010 إلى نحو 529.1 % وانخفض عام 2011 ليصل إلى حوالي 4.8 %.

جدول رقم (2): مؤشرات قياس معدل الانفتاح على العالم الخارجي خلال الفترة (2005-2015).

(القيم بالمليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية	الصادرات الزراعية بالدينار	الواردات الزراعية بالدينار	التجارة الخارجية	درجة انكشاف الخارجي	الميل الحدي للواردات الزراعية	نسبة الواردات إلى الناتج الزراعي
2005	1437.4	9.45	2329.4	2338.8	162.7	-	162.0
2006	1643.1	9.17	2156.0	2165.1	131.7	18.8-	131.2
2007	1655.2	8.74	4139.8	4148.5	250.6	13.7	250.1
2008	1691.3	8.96	2616.6	2625.5	155.2	1.8-	154.7
2009	1870.3	9.92	2445.2	2455.1	131.2	54.2	130.7
2010	1915.5	8.96	2780.0	2788.9	145.5	529.1	145.1
2011	1935.4	5.53	1430.7	1436.2	74.2	4.8-	73.9
2012	1944.8	4.17	1381.8	1385.9	71.2	650.0	71.0
2013	2028.6	8.96	2616.6	2625.5	129.4	2.0	128.9
2014	2031.7	121.96	5271.7	5393.6	263.9	89.3	259.4
2015	2032.5	191.54	4867.9	5059.4	248.9	28.6	239.5

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب الإحصائي السنوي ، الخرطوم، السودان، أعداد متفرقة.

تطور المؤشرات الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (2005-2022):

1- تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين:

بتتبع تطور التغيرات على المستوى العام للأسعار تبين من الجدول رقم (3) إن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين قد زاد من حوالي103.9 % عام 2005 إلى حوالي 286.2 % عام 2020 بنسبة زيادة قدرت بنحو 63.6 % وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 160.0 خلال فترة الدراسة. ما يعني أن المستوى العام للأسعار وفقاً لهدا المقياس قد تضاعف بنحو 3 مرات تقريباً، وهذا يعكس سرعة ارتفاع الأسعار، ودليل على وجود ظاهرة التضخم الجامح في الاقتصاد الليبي وهو اخطر أنواع التضخم حيث ترتفع عنده الأسعار بمعدلات عالية مقابل انخفاض كبير في كمية السلع المعروضة في السوق يتجاوز فيه مستوي الأسعار 100% خلال العام، وبشكل عام فان التضخم الجامع دائماً ما يرتبط بأي حدث يؤذي إلى توقف العمليات الإنتاجية، ويجبر الحكومة على اللجوء إلى الاستخدام غير المقيد من خلال طبع العملة لتمويل احتياجاتها.

جدول (3): أهم المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005- 2020).

سنة الأساس (100 = 2008)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين %	عرض النقود بالمليون دينار	سعر الصرف بالدينار / لكل واحد دولار	التضخم %
2005	103.9	11667.1	1.35	2.6
2006	105.5	13724.5	1.28	1.5
2007	112.0	18387.0	1.22	6.2
2008	100	26573.3	1.25	10.4
2009	126.7	38169.4	1.24	2.4
2010	129.8	41321.2	1.25	2.4
2011	150.4	53437.1	1.26	15.9
2012	159.6	59213.7	1.25	6.1
2013	163.7	64299.4	1.25	2.6
2014	167.7	66732.7	1.33	2.4
2015	150.8	76783.0	1.39	9.9
2016	189.8	94609.0	1.44	25.9
2017	238.7	109089.1	1.35	25.8
2018	270.2	108911.7	1.39	13.6
2019	264.3	105568.7	1.39	2.2
2020	286.2	122950.3	1.39	1.4
المتوسط	160.0	63214.8	1.31	5.14

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة.

2- تطور عرض النقود:

يرتبط عرض النقود بعلاقة طردية مع المستوى العام للأسعار، كلما زاد عرض النقود سوف تنخفض القوة الشرائية، بالإضافة إلى زيادته للطلب الكلي مقابل ثبات أو تغيير أقل في المعروض من السلع والخدمات، والذي حتماً سيدفع نحو زيادة الأسعار، وباستمرار هذه الزيادة بالأسعار سوف تؤدي إلى حدوث مشكلة التضخم، ولتقييم فاعلية السياسة النقدية في ليبيا من خلال استعراض مفهوم عرض النقود يلاحظ من الجدول رقم (3) أن عرض النقود قد تزايد بصورة

متسارعة خلال الفترة من (2005-2020) وبمعدل نمو مركب قدر بحوالي 15 % خلال الفترة المشار إليها ويفسر هذا المعدل بوجود سيولة عالية لدى الإفراد وانخفاض الإيداع لدى المصارف التجارية وانخفاض الإنفاق الاستثماري وزيادة الإنفاق الاستهلاكي مما يدل على عدم فعلية السياسة النقدية في تخفيض حجم السيولة المتداولة التي أدت إلى التضخم، حيث بلغت 11667.1 مليون دينار عام 2005 واستمر عرض النقود في الارتفاع حتى بلغ 41321.2 مليون دينار عام 2010 بنسبة زيادة قدرت بنحو 71.7 % وترجع الزيادة في الفترة من (2005-2010) إلى السياسة التوسعية التي انتهجها المصرف المركزي وتتمثل في منح تسهيلات ائتمانية للأنشطة الإنتاجية والخدمية. أما الفترة من (2011-2020) فقد شهدت هي الأخرى توسع كبير في عرض النقود حيث زاد من 53437.1 مليون دينار عام 2011 إلى 122950.3 مليون دينار عام 2022 بنسبة زيادة قدرت بنحو 56.5 % خلال الفترة المشار إليها، ويعزي ذلك إلى العجز المالي الضخم الذي حققته الميزانية العامة بسب انخفاض أسعار النفط والكميات المنتجة، وهذا يؤكد عدم فاعلية السياسة النقدية في جدب المدخرات للحد من ألسيوله، مما أدى ذلك إلى زيادة معدلات التضخم التي تجعل من سعر الفائدة غير مجدي.

3- تطور سعر الصرف:

تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى أن سعر الصرف قد بقى ثابتاً خلال الفترة (2005-2020) فقد تراوح بين حد ادني بلغ نحو 1.22 دينار/ دولار عام 2007، وحد أعلى بلغ نحو 1.44 دينار/ دولار عام 2016 وبمتوسط السنوي يبلغ حوالي 1.32 دينار/ دولار، بينما شهدت معدلات التضخم تدبدبان كبيرة لنفس السنوات المشار إليها فقد بلغ معدل التضخم 6.2 % عام 2007، في حين بلغ 25.9 % عام 2016 وهذا يشير إلى عكس ما تفترضه النظرية الاقتصادية بأن كل منهم يؤثر على الأخر، فتغير سعر الصرف يؤثر على القوة الشرائية للمستهلكين والتي تتأثر بتغير أسعار الواردات التي تقود إلى التضخم المستورد وتحديد معدلاته.

النتائج:

1- غياب السياسة المالية الداعمة لقطاع الزراعة، فلم يحضي هذا القطاع بأهمية متميزة عن بقية القطاعات الأخرى ، وذلك نتيجة سيطرة القوى التجارية على الاقتصاد خلال فترة الدراسة.

2 -السياسة السعرية المتبعة نحو قطاع زراعة كانت سياسة ثابتة تتصف بالجمود نحو التغيرات التي تطرأ على سوق المنتجات الزراعية وغير مشجعة أدت إلى ارتفاعاً ملحوظاً أسعار السلع الزراعية والغذائية

3- ضعف السياسة الاقتصادية في التحكم بالتضخم المستورد فقد وصل الميل الحدي الواردات الزراعية عام 2010 إلى نحو 529.1 % وانخفض عام 2011 ليصل إلى حوالي 4.8 %.

4- الرقم القياسي لأسعار المستهلكين قد زاد من حوالي103.9 % عام 2005 إلى حوالي 286.2 % عام 2020 بنسبة زيادة قدرت بنحو 63.6 % وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 160.0 خلال فترة الدراسة. ما يعني أن المستوى العام للأسعار وفقاً لهدا المقياس قد تضاعف بنحو 3 مرات تقريباً،وهذا يعكس سرعة ارتفاع الأسعار، ودليل على وجود ظاهرة التضخم الجامح في الاقتصاد الليبي وهو اخطر أنواع التضخم.

5- عرض النقود قد تزايد بصورة متسارعة وبمعدل نمو مركب قدر بحوالي 15 % خلال فترة الدراسة ويفسر هذا المعدل بوجود سيولة عالية لدى الإفراد وانخفاض الإيداع وانخفاض الإنفاق الاستثماري وزيادة الإنفاق الاستهلاكي مما يدل على عدم فعلية السياسة النقدية على تخفيض حجم السيولة المتداولة التي أدت إلى التضخم.

التوصيات:

1- معالجة صعود مستويات التضخم تكون عبر آليات تعمل عليها الدولة، بدايتاً من تقنين إصدار العملة والتي لم تكن تتجاوز 11667.1 مليون دينار عام 2005 وتجاوزت حالياً 122950.3 مليون دينار الأمر الذي يتطلب تقليل كمية النقود المتداولة في السوق بحيث تناسب الناتج القومي.

2- ضرورة التوجه نحو سياسة الإقراض الزراعي لتامين مستلزمات الإنتاج الزراعي بحيث ينخفض تدرجيا الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الزراعية والمنتجات الغذائية.

3- تقليل الاعتماد على الخارج الذي ينعكس في زيادة كمية الواردات من السلع الزراعية والغذائية والتوجه نحو الإنتاج الزراعي المحلي وتنويع قاعدته من خلال زياد الإنفاق العام والخاص على قطاع الزراعة.

4- العمل على رفع كفاءة القطاع الزراعي بما يحقق معدلات نمو في الإنتاج وزيادة الإنفاق الاستثماري لعادة العمل بالمشاريع الزراعية المتوقفة وإقامة مشاريع جديدة ودعم القطاع الزراعي بإدخال التكنولوجيا المتطور للسيطرة على التضخم لما له من ثار سلبية على السلع الزراعية والغذائية.

المراجع:

ابدجمان، مايكل، ترجمه إلى العربية محمد إبراهيم منصور. (1999). الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر.

الدباغ، أسامة بشير. (2003). مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع.

النشرات الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، أعداد مختلفة.

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الإحصائي السنوي، الخرطوم، السودان، أعداد متفرقة.

شعيلي، حافظ. (2010). الاقتصاد التحليلي الكلي، إدارة المطبوعات للنشر، جامعة طرابلس.

Analysis of the impact of inflation on the performance of the most important productive sectors in Libya during the period (2005-2020)

Usama Mohamed Ben Hamed[*1], Nori Ahmed Hanbola[2]

[1]Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, University of Tripoli, Tripoli, Libya

[2]Department of Agricultural Business and Project Management, Higher Institute of Agricultural Technology, Ghiran, Tripoli, Libya

*usama_benhamed@yahoo.com

Received 01-11-2024, Accepted 28-12-2024, Published 31-03-2025

doi.org/10.5281/zenodo.15323941

Abstract:

The study targeted the causes of inflation in the Libyan economy determining its effects on economic activities and analyzing the indicators of that phenomenon during the period (2005-2020) Consumer price indices were used, and it was found that it increased from about 103.9 % in 2005 to about 286.2 % in 2020 with an increase estimated at about 63.6 % with an annual average of about 160.0 which means that the general level of prices according to this measure has increased by about 3 times, which indicates the existence of the phenomenon of hyperinflation in the Libyan economy in which prices rise at high rates in exchange for a large decrease in the quantity of goods offered in the market as well, The percentage of the agricultural sectors contribution to the gross domestic product was also used as an indicator confirming the continuation of the structural imbalance in the structure of the national economy and one of the reasons that led to inflation in the country in the prices of agricultural and food commodities, in addition to other internal factors causing inflation specific to the agricultural sector such as imported inflation and external factors such as the excess money supply. Based on the results, the study recommended the need to move towards the lending policy so that dependence on the outside in importing agricultural commodities and food products.

Keywords: *inflation، records، economic growth، agricultural sector performance.*